

الرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو - أمريكي في منطقة المغرب العربي:

دراسة من منظور جيواقتصادي

The economic stakes of the Eu-Us rivalry in the Maghreb region: A geo-economical study

أ/ سمير حمياز *

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

الملخص:

شكلت منطقة المغرب العربي بحكم أهميتها البالغة على الصعيد الجيوستراتيجي والاقتصادي، أحد المسارح الساخنة للتنافس الجيواقتصادي الأورو - أمريكي من أجل كسب الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية الواسعة. بيد أن هذا الاستقطاب الدولي الذي تتجلى مظاهره في الحروب التجارية والطاقوية التي تشهدها المنطقة، من شأنه أن يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الاقتصادي للدول المغاربية التي تتميز اقتصادياتها بقلة المناعة. ومن هذا المنطلق، يعتبر إعادة تفعيل البناء المغاربي وتكثيف التعاون والتكامل جنوب/جنوب بالإضافة إلى التنوع من الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، من الآليات والخيارات الإستراتيجية التي تقترحها هذه الدراسة ليس فقط من أجل كسر علاقات التبعية والاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة تحديات الحروب الاقتصادية في عصر العولمة، ولكن أيضا من أجل اكتساب القوة التفاوضية التي تتيح للدول المغاربية التعامل بندية مع الأطراف الخارجية وفق مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح ومن ثم بناء علاقات تعاون وشراكة من نوع كاسب/كاسب.

الكلمات المفتاحية : الجيواقتصاد، التنافس الدولي، الحرب الاقتصادية، الإستراتيجية، الأمن الاقتصادي، الحروب الطاقوية، المغرب العربي.

* samirhamiaz@hotmail.com

Abstract:

The economic and geostrategic importance of the Maghreb region pushed it to be an important arena in the US-EU geo-economical rivalry about energy and large trade markets. Nevertheless, energy and economic competition has several impacts on Maghreb's economic security.

This study suggest the importance of reactivation of the Maghreb construction, reinforcement of south-south integration and the diversification of economic partnerships as strategical choices, not only break the dependency relations and integrate itself in the global economy, but also to insure a negotiating power which let Maghreb countries to treat equally with foreign actors according to the principle of balance of power and construct a win-win partnership.

Key words: geo-economy, international rivalry, economic warfare, strategy, economic security, energy warfare, Maghreb.

المقدمة:

لقد أفضت التحولات الدولية التي شهدتها عالم ما بعد الحرب الباردة، إلى بروز العامل الاقتصادي ليضطلع بدور محوري في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، سواء بشقها التعاوني الذي يتجلى بالأساس من خلال تنامي حركيات الاعتماد المتبادل، وزيادة التوجه نحو هندسة التكتلات الاقتصادية ومناطق التبادل الحر، أو من خلال البعد الصراعوي والتنافسي المتمثل في تصاعد الحروب التجارية والطاقوية، واحتدام المنافسة الجيواقتصادية بين الأقطاب والقوى التي تحكم حركة الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، فإن المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، أدت إلى تحول السياسة الدولية من العصر الجيوبوليتيكي إلى العصر الجيواقتصادي، ومن منطلق الأحلاف العسكرية إلى منطلق التكتلات الاقتصادية والتجارية، كما أن الحروب والصراعات الدولية أصبحت تجارية واقتصادية أكثر منها عسكرية، وذلك من أجل السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادية.

وتعد منطقة المغرب العربي بحكم أهميتها البالغة على الصعيد الجيواقتصادي والطاقوي من بين الفضاءات الجغرافية التي تحتل مكانة مرموقة في سلم إستراتيجيات القوى الكبرى، كما

تمثل مجالا حيويا تتقاطع فيه المصالح الإستراتيجية الأورو- أمريكية لأسباب جيواقتصادية، الأمر الذي يجعل من المنطقة تشكل مسرح عمليات لحرب اقتصادية وطاقوية، وأرضية خصبة للعبة تنافسية يسعى المنخراطون فيها لكسب الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية.

بيد أن هذا الاستقطاب الدولي والتنافس الجيواقتصادي الأورو- أمريكي الذي تعرفه المنطقة، من شأنه أن يساهم في إفراز مضاعفات خطيرة قد تؤدي إلى اختراق وانكشاف الأمن الاقتصادي للدول المغاربية، التي تتميز اقتصادياتها بقلّة المناعة، خاصة في ظل فشل التجربة المغاربية في التكامل والاندماج، ولذلك تبقى مسألة إعادة تفعيل البناء المغاربي ضرورة إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة.

1. أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع محل البحث والدراسة، إلى تسليط الضوء على دور العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات والصراعات الدولية في عالم ما بعد الحرب البارد، خاصة في ظل تنامي الحروب الجيواقتصادية والتجارية بين الأقطاب والقوى الفاعلة في حركة الاقتصاد العالمي. كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتبيان أهمية ومكانة المنطقة المغربية في سلم الإستراتيجيات الاقتصادية للقوى الكبرى، خاصة وأن الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية الواسعة التي تزخر بها المنطقة لعبت دورا محوريا في تفعيل التنافس الجيواقتصادي والحروب التجارية الأورو-أمريكية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى الكشف عن الأبعاد والمضاعفات الخطيرة التي أفرزها هذا الاستقطاب والتنافس على أمن الاقتصادات المغاربية، وكذلك اقتراح مجموعة من الآليات الكفيلة بمواجهة تحديات ومخاطر العولمة.

2. الإشكالية المركزية للدراسة:

انطلاقا من الأهمية المتعاظمة التي يكتسبها العامل الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة، سواء من حيث تنامي ديناميات التعاون والاندماج الإقليمي، أو من خلال تصاعد

المنافسة الجيواقتصادية والحروب التجارية بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، فإلى أي مدى يمكن اعتبار أن العامل الاقتصادي يلعب دورا محوريا في بلورة و تحريك التنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي، وما هي مضاعفات هذا التنافس على الأمن الاقتصادي للدول المغاربية؟

3. التساؤلات الفرعية للدراسة:

وتتفرع هذه الإشكالية المركزية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للمنطقة المغاربية، وما هي المكانة التي تحظى بها المنطقة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى؟
- كيف تساهم الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية في تحريك المنافسة الجيواقتصادية والحروب التجارية والطاقوية الأورو- أمريكية في منطقة المغرب العربي؟
- ما هي أبعاد ورهانات التنافس الاقتصادي الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي؟
- ما هي انعكاسات وتداعيات هذا التنافس على المنطقة المغاربية، وما هي آليات التصدي والمواجهة؟
- كيف يساهم إعادة تفعيل البناء المغاربي في مواجهة تحديات العولمة وفي اكتساب القوة التفاوضية التي تضمن للدول المغاربية إقامة علاقات من نوع كاسب/ كاسب في تعاملاتها الدولية.

4. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة فان هذا البحث يحاول إختبار الفرضيات التالية:

- إن الأهمية الجيواقتصادية والطاقوية للمنطقة المغاربية جعلتها تحتل مكانة متميزة في سلم الإستراتيجيات الاقتصادية للقوى والأقطاب الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

- إن الأسواق الاستهلاكية والرهانات الطاقوية تلعب دورا محوريا في تحريك المنافسة الجيواقتصادية والحروب التجارية والطاقوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي.
- إن المنافسة الجيواقتصادية والحروب الطاقوية الأورو-أمريكية ستؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على أمن الاقتصاديات المغربية.
- تتوقف المواجهة الفعالة لتحديات العولمة ولمضاعفات التنافس الأورو-أمريكي على مدى نجاح دول المنطقة في إعادة تفعيل التجربة التكاملية المغربية.
- إن إعادة تفعيل البناء المغربي يؤدي إلى ضمان القوة التفاوضية التي تمكن الدول المغربية من التعامل بندية وفق مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح ومن ثم إقامة علاقات شراكة من نوع كاسب /كاسب مع الفواعل الدولية.

5. الإطار المنهجي للدراسة:

إن مقتضيات الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع محل الدراسة تتطلب بالأساس الاعتماد ليس فقط على منهج واحد ولكن على عدة مناهج في إطار ما يُعرف "بالتكامل أو التركيب المنهجي"، ومن هذا المنطلق سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي: الذي يمكننا من رصد وتتبع التطور التاريخي لمسار الإستراتيجيات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي، في إطار مراحل زمنية مختلفة من أجل معرفة الثابت والمتغير فيها، وكذلك الكشف عن العناصر المتحركة والمحركة لتلك الإستراتيجيات.

المنهج المقارن: الذي يساعدنا على المقارنة بين الإستراتيجيات والمبادرات الاقتصادية الأورو-أمريكية التي تستهدف بالأساس كسب الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية في المنطقة.

منهج دراسة الحالة: وذلك بالتركيز على دراسة منطقة المغرب العربي كحالة من حالات الحروب الجيواقتصادية بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

المنهج الإحصائي: وذلك من خلال الاعتماد على لغة الأرقام التي تمكننا من التحليل أو المقاربة الجيدة للموضوع محل الدراسة.

6. الإطار النظري للدراسة:

من أجل الفهم والتفسير الجيد للموضوع سيتم الاستعانة بإطار نظري متكامل يشمل على المقاربات النظرية التالية:

نظريات المباريات: التي تساعد على تحليل اللعبة التنافسية في منطقة المغرب العربي، كمباراة جيواقتصادية يسعى المنخرون فيها لكسب الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية وفق إستراتيجيات معينة تقوم على منطق العقلانية.

نظرية الحرب الاقتصادية: التي عرفت رواجاً كبيراً في أعقاب الحرب الباردة خاصة وأن العامل الاقتصادي أصبح من المحددات الأساسية لطبيعة العلاقات والنزاعات الدولية في عصر العولمة، لاسيما بين الدول والأقطاب الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية، وذلك من منطلق السيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادية.

النظريات الليبرالية: التي تساعد على فهم ومقاربة الإستراتيجيات والمبادرات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية التي تستهدف كسب الرهانات الطاقوية والأسواق التجارية عبر توظيف الشعارات والمداخل الليبرالية كالتحرير التجاري، التعاون والشراكة الاقتصادية.. الخ

النظرية الواقعية: من أجل تحليل الإستراتيجيات الاقتصادية الأورو-أمريكية التي تستهدف تحقيق الرهانات والمصالح الوطنية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية لهذه الدول في المنطقة المغاربية.

نظرية التبعية: لتفسير العلاقات غير المتوازنة التي تتم وفق منطق المركز والمحيط بين الدول المغاربية و الأطراف الخارجية، وذلك في إطار الإستراتيجيات والمبادرات الاقتصادية التي تهدف للسيطرة على المنطقة وجعلها كمنطقة نفوذ اقتصادية.

النظريات الأمنية: التي تساعد على إبراز المضاعفات الخطيرة للتنافس الجيواقتصادي الأوروبي الأمريكي على أمن الاقتصادات المغاربية.

7. هيكلية وتصميم الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور أساسية، حيث جاء المحور الأول من الدراسة ليهتم بدراسة دور العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات والنزاعات الدولية في أعقاب الحرب الباردة وذلك من منظور جيواقتصادي، أما المحور الثاني فقد اهتم بتحديد النطاق والمجال الجغرافي للمغرب العربي، فضلا عن إلقاء الضوء على أهمية المنطقة على الصعيد الإستراتيجي والجيواقتصادي مع إبراز مكانتها في سلم إستراتيجيات القوى الكبرى، أما المحورين الثالث والرابع من الدراسة فقد انصبا على دراسة أبعاد ومظاهر ورهانات التنافس الجيواقتصادي الأورو- أمريكي في منطقة المغرب العربي من خلال تحديد الفواعل المنخرطة في هذه اللعبة التنافسية مع إبراز الإستراتيجيات والرهانات الاقتصادية لهذه الفواعل في المنطقة. وفي المحور الأخير تم التطرق إلى مضاعفات التنافس الجيواقتصادي الأورو- أمريكي على أمن الاقتصاديات المغاربية، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من الآليات للتصدي والمواجهة.

المحور الأول: دور العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

يعتبر العامل الاقتصادي بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، من بين المحددات الأساسية لطبيعة العلاقات الدولية، وهو ما يتجلى بالأساس من خلال الجدلية "عولمة/ إقليمية"، أين أصبحت العلاقات الدولية يطبعها التعاون والتنافس في نفس الوقت، وذلك ليس فقط بحكم ديناميات التعاون التكامل الاقتصادي، ولكن أيضا بفعل تأثير التنافس الجيواقتصادي والحروب التجارية بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾

ولإبراز وتبيان دور العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تجدر الإشارة إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها "الدبلوماسية الاقتصادية" كأداة هامة لإدارة العلاقات الدولية للقوى الكبرى ذات القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي.

كما يلاحظ أن البعد الاقتصادي يعد من المحاور الأساسية التي تساهم بشكل كبير في توجيه دفة السياسات الخارجية للدول الكبرى في أعقاب الحرب الباردة، وفي هذا السياق فإنه

حري بالإشارة أيضا أن حوالي 40 بالمائة من المهام الجديدة التي تضطلع بها وكالة الاستخبارات الأمريكية « CIA » تتناول قضايا ذات الصلة بشؤون الاقتصاد العالمي.⁽²⁾

ولقد شهد عهد "إدارة كلينتون" بروز تحول مفصلي يتمثل في انتقال الاهتمام من " جهاز الأمن القومي " إلى " وزارة المال ومجلس الأمن الاقتصادي "، الأمر الذي يؤكد على فكرة أساسية مفادها أن عالم ما بعد الحرب الباردة شهد تدني منفعة القوة العسكرية أمام تصاعد أهمية القوة الاقتصادية.⁽³⁾ وفي هذا يرى "الدكتور وليد عبد الحي" : " أن معدلات النمو الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولي." ⁽⁴⁾ وفي الإطار ذاته يذهب "البروفيسور لستر ثرو" إلى القول : " أن الحروب مستقبلا لن تكون عسكرية بل اقتصادية، وعليه فالرهان الأساسي للتنافس الدولي سيكون اقتصاديا." وهو ما أكدده " ريشارد روزكرانس" من خلال إقرار فكرة أن التجارة والاقتصاد سيشكلان مفتاح القوة العالمية في العقود القادمة. وعلى ضوء هذه الرهانات فالعلاقات الدولية أصبحت تتميز بما يمكن تسميته " بالحرب الاقتصادية الباردة "، خاصة في ظل بروز مفهوم الجيواقتصاد ليحل محل الجيوسياسة والجيواستراتيجية في تفسير العلاقات الدولية.⁽⁵⁾

وعليه، إذا كانت الرقعة العسكرية للنظام العالمي أحادية القطبية نظرا للتفوق الأمريكي الكاسح في هذا المجال، فإن الرقعة الاقتصادية لهذا النظام هي متعددة الأقطاب بحكم بروز قوى فاعلة ومؤثرة بمقدورها أن تنافس الولايات المتحدة على قيادة الاقتصاد العالمي على غرار الصين أوروبا... الخ.⁽⁶⁾ الأمر الذي يساهم في تحفيز وتنشيط التنافس الاقتصادي والتجاري على الساحة الدولية، وذلك من أجل كسب الرهانات الطاقوي والأسواق الاستهلاكية في المناطق الحيوية جيواقتصاديا.⁽⁷⁾

المحور الثاني: أهمية المنطقة المغربية ومكانتها في سلم إستراتيجيات القوى الكبرى

تعد منطقة المغرب العربي من بين الفضاءات الجغرافية الأكثر حساسية في لعبة التوازنات الدولية، بالنظر إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها المنطقة على الصعيد الجيواقتصادي والإستراتيجي، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة مرموقة في سلم إستراتيجيات القوى الكبرى، وتمثل إحدى الساحات الساخنة والمفتوحة للتنافس الاقتصادي الأورو- أمريكي.⁽⁸⁾

أولاً: الإطار الايتمولوجي للمغرب العربي: يشير مصطلح المغرب العربي من الناحية الايتمولوجية إلى التسمية العربية التي تعني "جزيرة المغرب". إن هذه التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة التي تمتد من ليبيا حتى المغرب الأقصى، هي المنطقة ذاتها التي فتحها المسلمون في القرن السابع ميلادي. أما الناطقون باللغة الفرنسية وبالأخص الجغرافيين والمستكشفين العسكريين نجدهم يطلقون على المنطقة تسمية "شمال إفريقيا".⁽⁹⁾

ثانياً: في تحديد المجال الجغرافي للمغرب العربي: يشكل النطاق المكاني الذي يشغله المغرب العربي كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة تجمع بين خمسة وحدات سياسية هي في درجة كبيرة من التفاوت من حيث المساحة وعدد السكان، وتمثل في: (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا).

إن هذه المنطقة التي تقع شمال غرب القارة السمراء والمشكلة في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي، يحدها من الناحية الشمالية حوض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، كما يحدها المحيط الأطلسي غرباً، أما حدودها الجنوبية فتتمثل في الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء، وتقدر المساحة الإجمالية للمنطقة المغاربية بحوالي: 5785591 كيلومتر مربع.⁽¹⁰⁾

ثالثاً: القيمة الجيواقتصادية للمغرب العربي: تحتل المنطقة المغاربية أهمية بالغة على الصعيد الجيواقتصادي، وهذا ما يتجلى من خلال الأهمية الطاقوية للمنطقة باعتبارها تحتوي على احتياطي كبير من النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى. وعليه فمن الناحية الطاقوية تعد المنطقة كفاعل في الجيوسياسة العالمية بحكم احتوائها على نصف الإنتاج الإفريقي من البترول وهو ما يمثل (10 % من مخزون النفط العالمي: 22.5 % مخزون ليبيا و 13.7 % مخزون جزائري).

وتعتبر ليبيا كثاني خزان للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، بينما تعد الجزائر كخامس منتج ورابع مصدر للغاز الطبيعي عالميا. وعليه إن هذه الأرقام والمعطيات تزيد من القيمة الإستراتيجية للمنطقة في حوض المتوسط.

بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية، تعتبر المنطقة المغاربية سوقا استهلاكية واسعة للصادرات الأوروبية و الأمريكية، فضلا عن ذلك فهي تعد مصدرا لليد العاملة الرخيصة. (11)

ربعا: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي : تعتبر المنطقة المغاربية كمحور تقاطع للقارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، كما تمثل نقطة تماس جيوحضارية بين العالم العربي، أوروبا وإفريقيا. ويشكل هذا الموقع الجيواستراتيجي المتميز عنصر تنوع للمنطقة المغاربية باعتبارها تعد كمحور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومتراطة بدءا من البعد المتوسطي وامتداده الأوربي شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا وامتداده إلى الخليج العربي وإلى آسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا. (12)

وعليه، فهذه الأهمية البالغة التي تكتسبها المنطقة المغاربية ستجعلها تشكل مركز استقطاب ومحط أطماع وأنظار القوى المؤثرة في الساحة الدولية.

المحور الثالث: الأبعاد والرهانات الاقتصادية للتنافس الأورو- أمريكي في منطقة المغرب

العربي

لقد شكلت المنطقة المغاربية في أعقاب الحرب الباردة أحد المجالات الجغرافية التي تتقاطع فيها المصالح الإستراتيجية الأورو- أمريكية لأسباب جيواقتصادية، الأمر الذي جعل من المنطقة تمثل مسرح عمليات لحرب اقتصادية وتجارية وأرضية خصبة للعبة تنافسية يسعى المنخرطون فيها لكسب الأسواق التجارية والرهانات الطاقوية، وذلك وفقا للإستراتيجيات التي تهندسها القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

أولا : الأبعاد الاقتصادية للإستراتيجية الأوروبية في منطقة المغرب العربي

تحتل المنطقة المغاربية مكانة خاصة ومتميزة في سلم الإستراتيجية الأوروبية، وذلك بحكم علاقات التقارب الجغرافي وثقل الموروث التاريخي. وعليه فالمنطقة المغاربية تعتبر كمجال حيوي ومنطقة نفوذ فرنسية بامتياز بالنظر إلى الروابط التاريخية والاستعمارية التي تربط ضفتي المتوسط.⁽¹³⁾ بيد أن المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة شهدت تحول العديد من مسلمات العلاقات الدولية، إذ أصبح العامل الاقتصادي كمحدد أساسي لطبيعة السياسة العالمية، ذلك أن الحروب والصراعات الدولية لم تعد عسكرية فحسب بل هي أيضا اقتصادية وتجارية، كما أن القوة كأداة تستخدمها الدول لتحقيق الأهداف المسطرة في مفكرة سياساتها الخارجية لم تعد عسكرية صلبة فحسب *Hard power* وإنما أيضا هي ناعمة *Soft power* ذات مضامين اقتصادية وتجارية وثقافية.⁽¹⁴⁾

ومن هذا المنطلق فإن الرهانات الاقتصادي أصبحت تساهم بشكل كبير في بلورة وتفعيل التنافس الدولي بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، ذلك أن التجارة والاقتصاد تعد بحق من المفاتيح الجوهرية لتحقيق القوة والهيمنة العالمية في العقود القادمة.

انطلاقا من هذه المتغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب البارة، والتي تتميز بتصاعد التنافس الاقتصادي والتجاري، حاول الاتحاد الأوروبي أن يطرح مجموعة من المبادرات الاقتصادية الكفيلة بجعل الضفة الجنوبية للمتوسط عموما ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص تسلم كمجال حيوي أوروبي بامتياز ومن ثم عزلها عن تأثيرات المنافسة الأمريكية، وبالتالي جعل المنطقة تابعة و خاضعة للهيمنة الحصرية الأوروبية ولكن بوسائل ناعمة تدرج ضمن مفاهيم وأدبيات الاستعمار الجديد في إطار ما يعرف "بالإمبريالية الاقتصادية".⁽¹⁵⁾

1. المبادرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: المضمون

والرهانات

لقد دخلت الدول المغاربية في علاقات مكثفة من التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن دراستها على ضوء

البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو- متوسطة أو في إطار السياسات الأوروبية المتوسطة المختلفة، بيد أن اهتمامنا في هذه الدراسة سيرتكز على مشروع الشراكة الأورو- متوسطة باعتباره يشكل الإطار المرجعي للتعاون الاقتصادي الأورو- مغربي.

أ. الرهانات الاقتصادية لمشروع الشراكة الأورو- متوسطة:

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ظهرت على السطح مجموعة من التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية، دفعت الاتحاد الأوروبي لبلورة مشروع برشلونة للشراكة الأورو- متوسطة استجابة وتكيفاً مع التحديات والرهانات الأمنية والاقتصادية التي تطرحها البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز ب بروز مخاطر وتهديدات أمنية جديدة إضافة إلى تنامي ديناميات العولمة/الإقليمية، والتحرير التجاري متعدد الأطراف، فضلاً عن التنافس الاقتصادي والتجاري ...

في هذا السياق الجيوسياسي والجيواقتصادي انعقد مؤتمر أورو- متوسطي في يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة حضرته 27 دولة وانتهى بإعلان وضع اللبنة الأولى لمشروع الشراكة الذي يقوم على منهجية وروحية جديدة من أجل جعل الفضاء المتوسطي كمنطقة تكامل واندماج يعمها الاستقرار و الرفاه والازدهار المشترك.⁽¹⁶⁾

وقد ارتكز مشروع الشراكة الأورو- متوسطة على ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : يخص الشراكة السياسية والأمنية: التي تهدف بالأساس إلى تشجيع التحول السياسي والديمقراطي في المتوسط وجعل المنطقة يسودها السلام والاستقرار.

المحور الثاني : يخص الشراكة الاجتماعية ، الثقافية والإنسانية: وذلك من خلال دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية، التعاون في مجال ترقية الموارد البشرية والتبادل بين المجتمعات المدنية بين ضفتي المتوسط.⁽¹⁷⁾

المحور الثالث: يخص الشراكة الاقتصادي والمالية: والتي تم التعبير عنها من خلال الأهداف طويلة الأجل التي حددتها الدول الأعضاء للشراكة، والمتمثلة في الإسراع في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين الأوضاع المعيشية عبر زيادة فرص التوظيف و الإقلال من حجم الفجوة التي تعانيتها عملية التنمية في المنطقة الأورو- متوسطة، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي في المتوسط، فضلا عن مساعدة دول جنوب المتوسط بغية إقامة منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى دعم التحولات الاقتصادية في المنطقة.

وتعتبر برامج "ميذا" بمثابة الأداة التمويلية الأساسية لمشاريع الشراكة الأورو- متوسطة، وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها الاعتمادات والمساعدات على المستوى الثنائي حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية، التربية... الخ⁽¹⁸⁾

وباختصار فإن البيان الختامي لندوة برشلونة اعتبر إقامة منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي في الفضاء الأورو- متوسطي في آفاق 2010 تضم حوالي 40 دولة و800 مليون مستهلك كأهم هدف في الشراكة الاقتصادية والمالية.⁽¹⁹⁾

انطلاق مما سبق يتضح أن السياسة المتوسطة المحددة التي تضمنها مسار برشلونة تتميز بالشمولية نظرا لاحتوائها على المحاور الثلاث: السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والإنساني.

ب. قراءة تقييمية تحليلية لمشروع الشراكة:

في ضوء تحليل مشروع الشراكة الأورو- متوسطة، يلاحظ أن الخصوصيات الاقتصادية ومعادلة القوة بين ضفتي المتوسط هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تختلف الرهانات الاقتصادية للأطراف المنخرطة في مشروع الشراكة تبعا لذلك.

فإذا كانت الدول المغاربية تراهن من خلال مشروع الشراكة على تحقيق التنمية التضامنية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة جسر الهوة الموجودة على المستوى التنموي بين ضفتي المتوسط والعمل على جعل الفضاءين أكثر توازنا.⁽²⁰⁾ وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى السعي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف.⁽²¹⁾

فإن الاتحاد الأوروبي يراهن من خلال مشروع الشراكة على كسب الرهانات الطاقوية باعتبارها تشكل العصب الحيوي الذي تقوم عليه الصناعات الغربية، فضلا عن فتح الأسواق الاستهلاكية الواسعة، ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تبادل حر أورو- متوسطة تضم حوالي 800 مليون مستهلك.

كما يعتبر تحقيق الأمن الأوروبي، الذي تربطه علاقة وطيدة باستقرار المتوسط، من بين الأهداف الأساسية التي يتمحور عليها مشروع الشراكة، ذلك أن هذه المبادرة ما هي إلا وصفة ليبرالية لتحقيق الأمن في المتوسط، وذلك من خلال الاعتماد على المداخل والمقاربات السوسيواقتصادية والتنمية لحل العضلات الأمنية ولتطويق التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، (22) وذلك وفقا لمقولة " لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من تنمية" (23)

ويهدف أيضا الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريعه الموجهة للمنطقة المغاربية، إلى تعزيز قواعده الخلفية عبر إنشاء كتل إقليمي يكون بمثابة نقطة الارتكاز والانطلاق في إطار المنافسة الجيواقتصادية التجارية مع الأقطاب الفاعلة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن إلحاق واستقطاب المنطقة المغاربية وجعلها تابعة اقتصاديا ومجال حيوي حصري للإتحاد الأوروبي، بعيدا عن تأثيرات المنافسة الأمريكية وهجماتها التجارية في المنطقة. (24)

ثانيا: الرهانات الاقتصادية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

بالرغم من كون المنطقة المغاربية تعتبر كمجال حيوي أوروبي بامتياز، إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة النظر في التقسيم التاريخي لمناطق النفوذ، وبدأت ترسم مشاريع جيوبوليتيكية وجيواقتصادية لتعزيز نسق الهيمنة العالمية، (25) بيد أن تكتيف الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ازداد أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نظرا للاعتبارات التالية :

- الرغبة في احتواء المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل قد يكون مدخلا لبناء قطب كوني أوروبي منافس للهيمنة والقيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي.

- التمتع من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة في منطقة المغرب العربي، وبالخصوص في الجزائر مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا ولكن أيضا التحكم في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري.

- التعامل الأمني مع مصادر الإرهاب الذي قد يشكل تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق إعادة انتشارها الجيواقتصادي وتكثيف هجماتها التجارية في منطقة المغرب العربي على مبادرة إيزنستات و مشروع الشرق الأوسط الكبير، لمنافسة الإتحاد الأوروبي على كسب الرهانات الطاقوية والتجارية في المنطقة المغربية.

1. مبادرة إيزنستات:

تشكل مبادرة إيزنستات أحد أطر الشراكة الاقتصادية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، بحيث أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية "ستيورت إيزنستات" في 16 جوان 1998 كإطار اقتصادي لتحقيق الرهانات الأمريكية في النظام الإقليمي المغربي. إذ يمكن تحديد الأهداف والملامح العامة لهذه المبادرة في النقاط التالية:⁽²⁶⁾

- الرهان على إنشاء منطقة تبادل حر أمريكية- مغربية ، وتشجيع القطاع الخاص، ودعم الانفتاح التجاري والتحول الاقتصادي في المنطقة.
- الزج بالمنطقة المغربية في الليبرالية الاقتصادية ودعم الإصلاحات الهيكلية.
- مساعدة الدول المغربية على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- رهان الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع المنطقة المغربية كسوق استهلاكية موحدة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تمكنت في سنة 2004 من توقيع اتفاقية تبادل حر مع المغرب.

2. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

ترجع البوادر الأولى لهذا المشروع إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، استجابة لمجموعة من المتغيرات الدولية أهمها دعم مسار التسوية وعملية السلام في الشرق الأوسط، بيد أنه في سنة 2004 تم إحياء وتسويق المشروع من جديد تحت مسمى " مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي يمتد جغرافيا من المغرب حتى باكستان.⁽²⁷⁾

ويهدف المشروع إلى إعادة هيكلة المنطقة العربية وإصلاح نظمها الاقتصادية والسياسية والتعليمية حتى لا تشكل أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب، والزج بالمنطقة في الليبرالية الاقتصادية ونشر الديمقراطية فيها، فضلا عن ضرب النظام الإقليمي العربي، وطمس هوية المنطقة وإفراغها من محتواها العربي والإسلامي، وجعل إسرائيل ككيان طبيعي في قلب الوطن العربي.⁽²⁸⁾

ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:⁽²⁹⁾

- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة،
- بناء مجتمع معرفي،
- توسيع الفرص الاقتصادية.

الملاحظ أن عملية التوسيع الجغرافي للمشروع الأمريكي ليمتد حتى منطقة المغرب العربي، تهدف أساسا إلى منافسة الاتحاد الأوروبي في مناطق نفوذه التقليدية، وهو الأمر الذي أثار انزعاج الاتحاد الأوروبي من جراء المبادرات الأمريكية في المنطقة، وهو ما يعكس حدة التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

المحور الرابع: مظاهر ورهانات التنافس الاقتصادي الأورو- أمريكي في منطقة

المغرب العربي

تنطوي العلاقات الأورو- أمريكية على مزيج من التوافق والتنافس في نفس الوقت، فمن الناحية الأمنية والسياسية هناك تقاسم وتوزيع للأدوار، بحكم الاتفاق على قضايا مكافحة الإرهاب وتعزيز المنظومة الليبرالية والرأسمالية، فضلا عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في

المنطقة. ولكن الأمر يختلف على الصعيد الاقتصادي بالنظر إلى التضارب في المصالح واحتدام التنافس على كسب الرهانات الطاقوية والأسواق التجارية في المنطقة. (30)

إن هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ تعتبر أوروبا أن المغرب العربي يمثل "الحديقة الخلفية" أو المجال الحيوي بحكم التقارب الجغرافي والروابط التاريخية الاستعمارية، بينما تشكل المنطقة المغاربية في المنظور الأمريكي فراغا استراتيجيا لا بد من ملئه لتأمين المصالح الحيوية الكفيلة بتحقيق مطلب الهيمنة العالمية.

أولا. موقع الرهانات الطاقوية في التنافس الأورو- أمريكي بمنطقة المغرب العربي

تشكل الرهانات الطاقوية أحد منشطات التنافس الأورو- الأمريكي في المغرب العربي خاصة في ظل بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة يسيطر على العالم، (31) وفي هذا السياق يقول "دانيال يورجن" (رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبرج) "إن البترول هو 10% من الاقتصاد و90% من السياسة"، وعليه فالبترول والجيوبوليتيك تربطهما علاقة حميمة.

إن لغة الأرقام تشير إلى أن المنطقة المغاربية تحظى بأهمية بالغة في سوق الطاقة العالمية، فليبيا مثلا هي ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا والجزائر تحتل المركز السابع عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي، إن الأهمية الطاقوية التي تكتسبها المنطقة ستجعلها كمسرح حرب طاقوية ومحل أطماع وأنظار الدول الكبرى المتنافسة على كسب هذا المورد الاستراتيجي والحيوي لحضارة التصنيع العالمية (32)

الملاحظ أن الطاقة تنصدر الرهانات المحركة للتنافس الدولي في المغرب العربي، ذلك أن الطاقة تشكل قضية أمن بالنسبة للدول الصناعية الكبرى فمن دون تحقيق "الأمن الطاقوي" ستصاب الصناعات الغربية بالشلل وتضرب اقتصادياتها في الصميم، وعلى هذا الأساس يمكن

اعتبار أن "الأمن الطاقوي" يعد قضية مركزية تساهم بشكل كبير في توجيه دفة السياسات الخارجية للدول الصناعية الفاعلة في الاقتصاد العالمي.⁽³³⁾

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستهلك للطاقة في العالم، وفي نفس الوقت تمثل أكبر خزان للنفط يوجد في العالم، كما أنها تستهلك لوحدها 23 % من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، و25 % من إجمالي الاستهلاك العالمي للغاز. وبالمقابل نجد أوروبا تفتقر بصفة عامة إلى هذه الموارد الإستراتيجية، باستثناء منطقة بحر الشمال، وهو ما يفسر الأهمية المتزايدة للمنطقة المغاربية في السياسات الخارجية الأوروبية.⁽³⁴⁾

وفي الأخير يمكن القول أن الرهانات الطاقوية، تلعب دورا هاما في تحريك التنافس الأورو- أمريكي في المغرب العربي. كما تجدر الإشارة إلى أن أوروبا بشكل عام تعاني تبعية طاقوية إزاء الولايات المتحدة،⁽³⁵⁾ باعتبارها هي من يتحكم في مصادر الطاقة بالمنطقة العربية عموما وتستخدمها كورقة مساومة وضغط على القوى التي تنافسها في قيادة الاقتصاد العالمي.⁽³⁶⁾

ثانيا. الرهان على كسب الأسواق التجارية

بالإضافة إلى الرهانات الطاقوية، تعتبر الأسواق الاستهلاكية والاستثمارات الأجنبية من أبرز منصات التنافس الاقتصادي الأورو أمريكي في المنطقة، الأمر الذي يجعل من المغرب العربي كمسرح لحرب مواقع اقتصادية وتجارية وميدان لتصادم المبادرات الاقتصادية الأورو- أمريكية.

فإذا كانت الإستراتيجية الأوروبية تسعى إلى احتواء المنطقة تجاريا من خلال الرهان على إقامة منطقة تبادل حر أورو- متوسطة في آفاق 2010 ، تضم حوالي 40 دولة و800 مليون مستهلك. فإن الولايات المتحدة الأمريكية تراهن بدورها من خلال تكتيف هجماتها التجارية في المنطقة والعمل على إنشاء منطقة تبادل حر مع الدول المغربية، وتجدر الإشارة أن الولايات المتحدة تمكنت فعليا سنة 2004 من توقيع اتفاقية التبادل الحر مع المغرب مما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي، الذي اعتبر هذه الاتفاقية أنها تتعارض مع تعميق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، ثم ردت الولايات المتحدة على هذا الموقف الأوروبي الذي اعتبره "روبرت زوليك" بأنه

يمثل رؤية رجعية⁽³⁷⁾، وعليه إن هذا التبادل في التصريحات الرسمية يعكس حدة وعمق التنافس الاقتصادي الأورو- أمريكي في المغرب العربي.

وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن المنطقة المغربية أصبحت تشكل إحدى المباريات الجيواقتصادية التي يسعى المنخرطون فيها لكسب الرهانات الطاقوية والتجارية، بيد أن هذا الاستقطاب الجيواقتصادي والحروب الطاقوية والتجارية التي تعرفها المنطقة ستؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الاقتصادي للدول المغربية.

المحور الخامس: مضاعفات التنافس الأورو- أمريكي على المنطقة المغربية وآليات

التصدي والمواجهة

أولاً: تداعيات التنافس الأورو- أمريكي على الأمن الاقتصادي للدول المغربية

من الواضح أن التنافس الاقتصادي الأورو- الأمريكي ستكون له تداعيات خطيرة على المنطقة المغربية، التي أصبحت ترسم وتسطر لها مشاريع من طرف قوى وافدة على المنطقة من أجل جعلها كمجال حيوي وسوق استهلاكية واسعة للفائض السلعي الذي تنتجه القوى الرأسمالية الفاعلة في الاقتصاد العالمي.

ويلاحظ أن كل المبادرات الاقتصادية الموجهة إلى المنطقة سواء كانت أوروبية أو أمريكية لم تؤدي إلى تحقيق التنمية المشتركة، ولم تساهم في إحداث التحول الاقتصادي المنشود في المنطقة بقدر ما كرسست ورسخت تفاعلات مستقطبة وعلاقات تبعية للخارج وفق منطق المركز والمحيط.⁽³⁸⁾

كما أن جل هذه المشاريع الاقتصادية لا تخرج عن كونها نوع من الاستعمار الجديد أو الامبريالية الاقتصادية التي تستخدم المداخل الاقتصادية الناعمة لتكريس الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وذلك في إطار تحول أبجديات ومسلمات الصراعات الدولية التي أصبحت اقتصادية أكثر منها عسكرية.⁽³⁹⁾

اللافت للنظر، أن هذه المشاريع الاقتصادية الوافدة على المغرب العربي لم تؤدي فقط إلى اختراق وتقويض الأمن الاقتصادي لمنطقة ضعيفة الاندماج وتميز اقتصادياتها بقلة المنافسة وعدم القدرة على المنافسة، ولكنها أيضا ساهمت في انخراط الدول المغاربية في مشروعات تكاملية بديلة في إطار شمال /جنوب على حساب تفعيل إتحاد المغرب العربي في إطار التكامل جنوب/جنوب، الأمر الذي يعبر عن قصور الرؤية الإستراتيجية للدول المغاربية التي اختلطت عليها الأولويات وبالتالي وضعت العربة أمام الحصان. في الوقت الذي أصبح فيه تفعيل البناء المغاربي يمثل ضرورة إستراتيجية ومسألة حتمية ليس فقط من أجل الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، ولكن أيضا لمواجهة تحديات العولمة ولتجاوز معضلة اللامغرب وما يترتب عليها من تكاليف باهظة على الصعيد الاقتصادي.⁽⁴⁰⁾

الواقع، أن هذه المبادرات الاقتصادية الموجهة للمنطقة، لا تعتبر المغرب العربي كشريك إستراتيجي، ولكن تنظر إليه إما كسوق استهلاكية واسعة، أو كتهديد أمني ينبغي احتواؤه عبر المداخل الاقتصادية الناعمة تماشيا وتطور مفهوم الأمن والأمننة في العلاقات الدولية، كما يلاحظ أن اختلال موازين القوى جعل هذه الأطراف الخارجية هي التي تهندس المبادرات الاقتصادية وهي التي تحدد شروط اللعبة بالشكل الذي يتماشى ومصالحها، أما الدول المغاربية عادة ما تكون في موقف المتلقي والمستوعب بل والمنفذ لمضامين هذه المبادرات، الأمر الذي يجعلها كموضوع لهذه المبادرات الاقتصادية الوافدة على المنطقة وليست كطرف فاعل فيها، باعتبارها تتأثر فقط ولا تؤثر في هذه المشاريع الوافدة على المنطقة.⁽⁴¹⁾

وفي الأخير، يمكن القول أن هذا التنافس الاقتصادي والاستقطاب الدولي الذي تشهده المنطقة أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الاقتصادي للدول المغاربية، الأمر الذي يقتضي بلورة آليات محكمة لتجنب الانعكاسات السلبية لهذا التنافس أو للاستفادة من هذه اللعبة التنافسية التي تشهدها المنطقة، وذلك وفق إستراتيجيات محكمة تقوم على منطق العقلانية والبرغماتية.

ثانيا: آليات التصدي والمواجهة

من أجل مواجهة التأثيرات والتداعيات السلبية للتنافس الاقتصادي الأورو- أمريكي على منطقة المغرب العربي، يمكن اقتراح الآليات التالية:

- التنوع من الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين وتفعيل التكامل جنوب/جنوب، إذ يعتبر "يوهان غالتونغ" أن هذه الآلية هي جد ضرورية لكسر علاقة التبعية الخارجية.⁽⁴²⁾
- إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي الذي يتيح المزايا التالية:
- اكتساب القوة التفاوضية التي تمكن الدول المغاربية التعامل بندية مع الأطراف الخارجية وفق مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح ، فضلا عن إقامة علاقات تعاون وشراكة مع هذه الأطراف وتكون من نوع كاسب/كاسب.
- رفع القدرة التنافسية للدول المغاربية.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي مسار العولمة بشكل إيجابي وتجنب مخاطر التهميش والإقصاء.⁽⁴³⁾
- وللتقليل من التأثيرات السلبية أو للاستفادة من المزايا التي يتيحها التنافس الدولي على المنطقة، يجب على الدول المغاربية أن تكون طرف فاعل في هذه اللعبة التنافسية، وذلك بالانخراط فيها وحسن إدارتها بناء على إستراتيجيات محكمة وعقلانية تقوم على حسابات دقيقة للربح والخسارة، وذلك وفقا لمنطق نظرية المباريات أو اللعب.⁽⁴⁴⁾

الخاتمة:

انطلاقا من كل ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهدت تحول السياسة الدولية من العصر الجيوبوليتيكي إلى العصر الجيواقتصادي، ومن منطق الأحلاف العسكرية إلى منطق التكتلات الاقتصادية والتجارية، كما أن الحروب والصراعات الدولية لم تعد فقط عسكرية ولكنها أيضا اقتصادية وتجارية. فالعلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أصبحت تعاونية وتنافسية في نفس الوقت، خاصة في ظل جدلية عولمة/إقليمية أين أصبحت كل قوة سياسية تبحث عن منطقة نفوذ اقتصادية.

إن العلاقات الأورو- أمريكية تنطوي على مزيج من التوافق والتنافس والتقارب والتباعد في نفس الوقت، فمن الناحية الأمنية والسياسية هناك تقاسم وتوزيع للأدوار، بحكم الاتفاق على قضايا مكافحة الإرهاب وتعزيز المنظومة الليبرالية والرأسمالية، فضلا عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة. أما على الصعيد الاقتصادي فثمة تنافس محموم على منطقة المغرب العربي بالنظر إلى التضارب في المصالح والسعي لكسب الرهانات الطاقوية والأسواق الاستهلاكية الواسعة.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الرهانات الاقتصادية لعبت دورا محوريا في تحريك جدلية التعاون والتنافس الأورو- أمريكي في الفضاء المغاربي، حيث شكل هذا الأخير مجالا منتجا لتفاعلات نفعية مصلحية عن طريق مبادرات التعاون الاقتصادي، وأخرى صراعية تظهر من خلال الحروب الاقتصادية والطاقوية من أجل تحقيق وكسب الأسواق التجارية والرهانات الطاقوية.

إن الأهمية الطاقوية والجيواقتصادية لمنطقة المغرب العربي جعلته يحتل موقعا متميزا في سلم إستراتيجيات القوى الكبرى، كما شكلت المنطقة مركز استقطاب ومحور اندفاع المبادرات الاقتصادية الأورو- أمريكية المتنافسة على تحقيق أهداف ومصالح حيوية في المنطقة خاصة الطاقوية منها، ذلك أن النفط يعتبر سلعة إستراتيجية جد ضرورية لحضارة التصنيع العالمية. وعليه فالأمن الطاقوي والأسواق الاستهلاكية هي بمثابة البوصلة التي توجه دفة السياسات الخارجية للدول الكبرى في المنطقة المغاربية.

بيد أن هذا الاستقطاب والتنافس الدولي التي تعرفه منطقة المغرب العربي أدى إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الاقتصادي لمنطقة ضعيفة الاندماج، وتتميز اقتصادياتها بقلّة المناعة وعدم القدرة على المنافسة. كما توصلت الدراسة إلى أن جل المبادرات الاقتصادية الموجهة إلى المنطقة سواء كانت أوروبية أو أمريكية لا تنظر إلى الدول المغاربية كشريك اقتصادي ولكن تعتبرها إما كسوق استهلاكية واسعة وكمنطقة نفوذ اقتصادية وطاقوية يتوجب السيطرة عليها، أو كتهديد أمني ينبغي احتواؤه عبر تفعيل المدخل والمقاربات الاقتصادية والتنمية الناعمة تماشيا وتطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن تفعيل إتحاد المغرب العربي أصبح مسألة حتمية وضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الدولية التي أعقبت الحرب الباردة، وعلى هذا الأساس فإن تكثيف التعاون جنوب/جنوب وتفعيل البناء المغاربي لا يؤدي فقط إلى تحقيق التنمية وكسر علاقة التبعية، فضلا عن الاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، ولكن أيضا يضمن للدول المغاربية اكتساب القوة التفاوضية التي تتيح لها التعامل بندية مع الأطراف الخارجية وفق مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح، وإقامة علاقات تعاون وشراكة من نوع كاسب/كاسب بعيدا عن علاقات الهيمنة والتبعية، التي عادة ما تؤدي إلى انكشاف وتقويض الأمن الاقتصادي للدول المغاربية.

الهوامش والإحالات :

- (1) مصطفى بخوش، حوض البحر البيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف والرهانات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص23. للمزيد من التفاصيل حول موضوع الحروب الاقتصادية ارجع إلى: لستر ثرو، المتناحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1995.
- (2) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص70-71.
- (3) نفس المرجع، ص72.
- (4) نقلا عن: عبد النور بن عنتر، « تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية »، السياسة الدولية ، العدد، 160، أبريل، 2006، ص57 .
- (5) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001، ص164.
- (6) يعتبر جوزيف ناي من المدافعين على فكرة أن النظام العالمي أحادي القطبية من الناحية العسكرية، نظرا للتفوق الأمريكي الكاسح في هذا المجال، ولكنه متعدد الأقطاب على المستوى الاقتصادي.
- (7) جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص273

(8) Aomar Baghzouz, les relations Europe-pays du Maghreb, thèse doctorat en sciences politiques, université d'Alger, faculté des sciences politiques et de l'information, 2006-2007, p.280.

(9) فنيحة شيخ، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006، ص17.
(10) نفس المرجع، ص21.

(11) Aomar Baghzouz, op.cit, pp.282-281

(12) ابراهيم تيمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص58.

(13) سالم برقوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص48.

(14) فتح الله وعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص235 .

(15) Aomar Baghzouz, op.cit., p.470.

(16) Dorothée Schmid, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », questions internationales, N°10, novembre-décembre, 2004 .pp.68-69.
(17) علي الحاج، المرجع السابق، ص204-208.

(18) علي الحاج، المرجع السابق، ص204-208.

(19) Dorothée Schmid, op.cit, p.69.

(20) مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص49-50.

(21) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص75.

(22) نفس المرجع، ص21.

(23) أحمد كاتب، المرجع السابق، ص166

(24) نفس المرجع، ص164.

(25) محمد الأمين لعجال أعجال، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 4 جوان ، 2008، ص22 .

(26) الإدريس الخنائي، « المبادرات الأمريكية والأوروبية للشراكة مع البلدان المغاربية » ، المجلة المغاربية للدراسات والإستراتيجية الشاملة، العدد1، 2001، ص49.

(27) سالم بروق، « السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير » ، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 6، أكتوبر، 2008، ص 5 .

(28) زينب عبد العظيم محمد، « الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير » ، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 62.

(29) محمد علي الخوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 133.

(30) Aomar Baghzouz, op.cit, p.282.

(31) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص 369.

(32) علي الحاج، المرجع السابق، ص 171 .

(33) Aomar Baghzouz , « la rivalité américano-européenne au Maghreb », in: Abdenour Benantar , les États-Unis et le Maghreb: regain d'intérêt , cread, Algérie.2007.pp.96-97.

(34) Aomar Baghzouz, les relations Europe-pays du Maghreb, p.281.

(35) علي الحاج، المرجع السابق، ص 169 .

(36) أحمد داود أوغلو ، المرجع السابق، ص 369 .

(37) بشارة خضر، المرجع السابق، ص 52-53 .

(38) نفس المرجع ، ص 75-76 .

(39) Jean-Claude Zerka, Relations internationales, Edition Ellipses, Paris, 2007,p.9.

(40) Aomar Baghzouz, les relations Europe-pays du Maghreb, p.470.

(41) Abdenour Benantar:« Europe-Maghreb : paradoxes de la proximité », in: Abdenour Benantar, Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, cread, Algérie.2010.p.7.

(42) مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهاان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص 117 .

(43) فتيحة شيخ، المرجع السابق، ص 94 .

(44) محمد الأمين لعجال أعجال، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006، ص 267.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2007 .
- 2- برفوق سالم، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج . كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
- 3- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
- 4- بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة، دراسة في الأهداف و الرهانات دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
- 5- جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة :أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.
- 6-مارتن غريفيتس و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008
- 7- ولعلو فتح الله ، المشروع المغاربي والشراكة الأورو - متوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997 .
- 8- خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010
- 9- أوغلو أحمد داود ، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.
- 10- عبد العظيم محمد زينب، « الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير » ، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

المجلات :

- 1- عبد النور بن عنتر : تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد 160 ، أبريل، 2005 .
 - 2- برفوق سالم، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 ، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 6 ، أكتوبر، 2008.
 - 3- الجنائي الإدريس، المبادرتان الأمريكية والأوروبي للشراكة مع البلدان المغاربية، المجلة المغاربية للدراسات والإستراتيجية الشاملة، العدد 1 ، 2001.
 - 4- لعجال أعجال محمد الأمين، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 4 جوان، 2008
 - 5- صايح مصطفى، الإتحاد من أجل المتوسط نهاية مسار برشلونة؟ ، العالم الاستراتيجي، العدد 2 ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، أبريل، 2008
- الأطروحات و الرسائل الجامعية:**
- 1- لعجال أعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007/2006.
 - 2- شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006/2007.
 - 3- كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001/2000.
 - 4- تيقمونين ابراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.
- المراجع باللغة الفرنسية:**

-
- 1- Aomar Baghzouz, les relations Europe-pays du Maghreb, thèse doctorat en sciences politiques, université d'Alger , faculté des sciences politiques et de l'information, 2006-2007
 - 2- Aomar Baghzouz , « la rivalité américano-européenne au Maghreb »,in : Abdenour Benantar, les Etats-Unis et le Maghreb: regain d'intérêt, cread, Algérie.2007.
 - 4- Dorothee Schmid, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inchevée », questions internationales, N° 10, novembre-décembre ,2004.
 - 5- Jean- Claude Zerka, Relations internationales, Edition Ellipses, Paris, 2007.